

السياسة النقدية والمالية

بين التناقض والتناغم

د. عبد الحسين العنبي
المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

المقدمة

سلمت النظريات الاقتصادية وقوانين البنوك المركزية بضرورة استقلالية السلطة النقدية في إطار إصدار العملة والتحكم في عرض النقد إلا أن الاستقلالية هذه مشروطة في القانون بوظائف لها دور في السياسات الاقتصادية الكلية تحتم على البنك المركزي التنسيق مع السياسات المالية والتجارية والتنموية التي تعتمدها الحكومة. إن ضعف مثل هذا التنسيق ينجم عنه تعارض وتضارب في الأولويات ينعكس سلباً في مدى تأثير كل منها على حدة في بلوغ أهدافها وظهور تفكك وتخطيط في القرار الاقتصادي ينعكس في اختلالات هيكلية وأزمات اقتصادية .

مشكلة البحث:

في الوقت الذي يمارس فيه البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية (متشددة) تتمثل في رفع سعر الفائدة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي القانوني وإلغاء تسهيلات الانكشاف وتخفيض سعر صرف الدينار بحجة معالجة التضخم تمارس الحكومة سياسة مالية توسعية بقصد أعمار البنى التحتية المهدمة والخروج من حالة الركود والبطالة ونقص الخدمات العامة وتوفير الأمن وغيرها ، هذا التناقض بين السياستين أدى إلى ظهور تداعيات وآثار تستوجب التقييم والتقويم .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص حالة التناقض بين السياستين وما يترتب عليها من آثار والتوصية بضرورة إقناع البنك المركزي لمراجعة سياساته من أجل إيجاد سياسة نقدية متناغمة مع السياسة المالية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي معاً.

فرضية البحث:

- يسعى البحث إلى إثبات أو تفنيد الفرضيات الآتية:
- 1- وجود خطأ في توصيف التضخم في العراق على أنه دالة في سعر صرف الدينار مقابل الدولار وإن علاجه كما يعتقد البنك المركزي يأتي من خلال رفع سعر صرف الدينار.
 - 2- اعتماد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية سوف تعيق تحقيق مكاسب السياسة المالية التوسعية الأمر الذي يبقى الاقتصاد في حالة من (التضخم الركودي) يصعب الخروج منها.
 - 3- استقلالية البنك المركزي لا تعني التفرد في السياسة النقدية وغياب التنسيق والتناغم بين السياسات الاقتصادية.

مفردات البحث:

- أولاً: كيف دخل الاقتصاد في عنق الزجاجة (التضخم الركودي)
- 1- السياسات الاقتصادية الهدامة.
 - 2- الحرب على الإرهاب (إنفاقاً يغذي الطلب..إرهاباً يقزم العرض)
 - 3- اعتماد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية.
- ثانياً: عجز الموازنة العامة الفدرالية.. لماذا العجز وكيف يمول.
- ثالثاً: ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار.
- رابعاً: السياسة النقدية الانكماشية تقضم مكاسب السياسة المالية التوسعية.
- خامساً: تحليل نتائج الاستبيان يؤكد فرضية البحث.
- سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً، كيف دخل الاقتصاد في عنق الزجاجة (التضخم الركودي) :

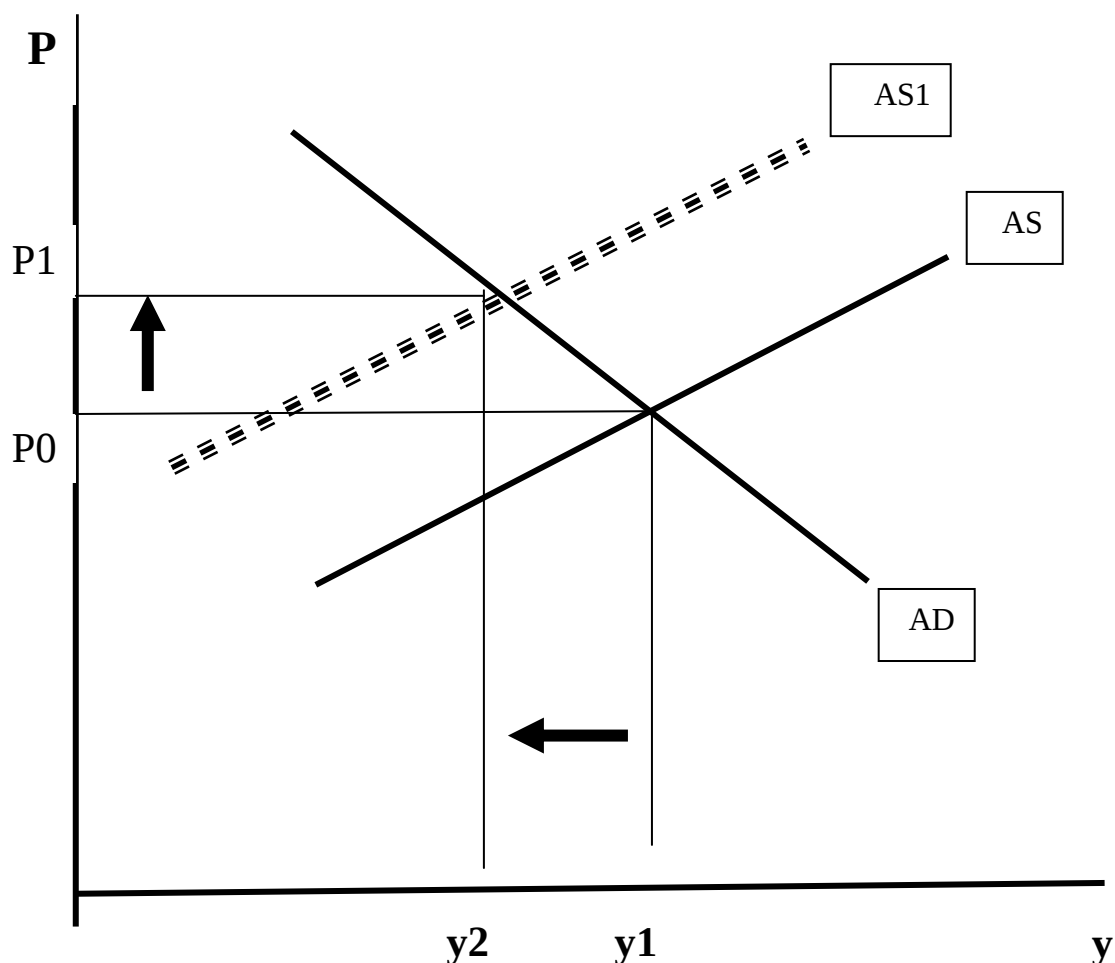
1. السياسات الاقتصادية الهدامة:

شهدت سنوات الحرب العراقية- الإيرانية ادخاراً حكومياً سالباً حيث كانت الإيرادات العامة تذهب في معظمها للانفاق الجاري وجزء قليل للاستثمار في المجالات الساندة للحرب والتصنيع العسكري وقد لجأت الحكومة الى تمويل الموازنة بعجز تعاضم سنوياً ويمول من خلال مصادر غير اعتيادية في التمويل بعد تراجع المصادر الاعتيادية من جراء تراجع النشاط الاقتصادي و تراجع الاوعية الضريبية بالتبعية وتفاقم الانفاق الحربي ، وعند قصور الإيرادات العامة عن النفقات العامة فأن السياسة المالية التوسعية هذه من شأنها زيادة الطلب الحكومي والطلب الكلي بمقدار العجز وخاصة عند عدم امكانية تمويل العجز من خلال الاقتراض من الجمهور فكان التمويل من خلال الاقتراض من الخارج واغراق العراق بمديونية كبيرة قاسية الشروط مدعاة لتعاظم الاعباء والكلف الاقتصادية وتزامن ذلك مع سياسة نقدية مفرطة في التوسع من خلال (الاصدار النقدي الجديد بما يفوق حجم المعاملات الحقيقية في الاقتصاد) جلب معه ضغوطاً تضخمية كبيرة وتفاقم حجم الطلب الكلي مع تراجع مستمر في العرض الكلي لان الانفاق لم يكن على اوجه غير إنتاجية حسب ، بل كانت مجالات الانفاق الداعمة للحرب وعسكرة الاقتصاد تمارس الاعاقة والتدمير والملاحقة لكل بني الانتاج التحتية والفوقية ، واستمر الامر كذلك في فترة الحرب على الكويت والحصار التي شهدت أهمالاً وتدميراً كبيراً للقطاعات الانتاجية واصبحت كلف الانتاج كبيرة جداً تدفع باتجاه تضخم مصحوب بتراجع التشغيل واصبح إجمالي تكوين رأس المال الثابت في بعض الفترات ادنى من متطلبات تعويض الاندثار في معظم القطاعات الاقتصادية التي تراجعت مساهمتها كثيراً في الناتج المحلي الاجمالي لصالح القطاع النفطي الذي صار مهيمناً كذلك على اجمالي الصادرات واجمالي الإيرادات العامة ، وفقد البنك المركزي العراقي كامل سلطته النقدية وصار تابعاً ومنقاداً للحكومة بحيث لم يعد يعرف كم هو عرض النقد وقد وجد النظام الدكتاتوري ضالته في الاصدار النقدي المفرط لانه يؤدي الى هيمنة الحكومة على ثروات المجتمع حيث كل دينار يطبع يأخذ قيمته من الدنانير الموجودة في جيوب الناس أصلاً فتتخفف قوتها الشرائية واستمر يسرق القوى الشرائية الى ان جعل معظم العراقيين يعيشون في فقر مدقع وصار الاقتصاد العراقي كالرجل المريض يرقد في المستشفى يسقى الدواء ويعطى الغذاء ، وكان ذلك سبباً حتمياً لتشوّهات هيكلية اكبر جعلت التضخم يتزامن مع البطالة (التضخم الركودي) ووضع الاقتصاد في عنق الزجاجة ، فضلاً عن إن ارتفاع كلف الإنتاج ، كما أسلفنا ، يقلل الكفاءة الحدية لرأس المال ، وإذا كانت صدمة العرض الكلي مرتبطة بارتفاع أسعار المواد الأولية للإنتاج المحلي فيتحول منحنى العرض الكلي (AS) إلى اليسار مع ارتفاع كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الإنتاج ، وعندما يكون المكون الاستيرادي كبير من المواد الأولية والسلع الاستثمارية سيكون ذلك سبباً في اتساع فجوة النقد الأجنبي ينعكس في معدلات تضخم اكبر فتزداد كلفة استيراد المدخلات للعملية الإنتاجية فتحصل صدمة في العرض حيث ينتقل منحنى (AS) إلى اليسار إلى (AS1) كما في الشكل رقم (1) ويترتب على ذلك انخفاض الإنتاج من (Y) إلى (Y1) فيقل التشغيل وتزداد البطالة في حين ترتفع الأسعار من (P0) إلى (P1) مشيرة إلى حالة التضخم ⁽¹⁾ فينحدر الاقتصاد نحو التضخم الركودي وسوف يتأثر مستوى الإنتاج الممكن أيضاً بعد مرور فترة

زمنية معينة بسبب انخفاض الاستثمار والتكوين الرأسمالي نتيجة ارتفاع كلف الإنتاج وعندما يصل إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى أقل من مخصصات الاندثار سوف يتآكل خزين رأس المال بما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الممكن وعدم استغلال رأس المال المتاح بنفس الكفاءة السابقة فيخفض الاستثمار أكثر فتضيق الطاقة الإنتاجية أكثر .

شكل رقم (1)

اثر صدمة العرض في الإنتاج والتشغيل والتضخم



2. الحرب على الإرهاب: إنفاق يغذي الطلب.. إرهاب يقزم العرض .

أثر الإرهاب

بسبب الإرهاب وفقدان الأمن ينتقل منحنى IS نحو اليسار فيؤدي إلى انكماش الفعاليات الاقتصادية والانتقال من y_1 إلى y_2 ويميل الناس إلى تفضيل السيولة وتراجع

الاستثمار يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض فيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من (i1 – i2) كما في الشكل رقم (2) فتنخفض كلفة الاقتراض الا ان الاستثمار لا يتحفز بسبب عامل خارجي وهو (الارهاب) فيظهر الاثر وكأنه أثر سياسة مالية انكماشية دافعة باتجاه تخفيض الطلب الكلي من خلال تخفيض الانفاق والطلب الاستثماري ولان الاستثمار متغير يؤثر في الطلب والعرض معاً فان انخفاض الطلب يكون اقل من انخفاض الاستثمار العرض لان للطلب حدود دنيا لها علاقة بحياة الانسان لا ينخفض دونها بينما يكون اثر الارهاب في جانب العرض اكبر لانه يتسلل من اكثر من عامل فهو يأتي من عامل الخوف والذعر على النفس وعلى رأس المال ويأتي تصدع العرض أيضاً من ارتفاع الكلف للمدخلات المحلية بعد تعرض الأنشطة المنتجة لها لمخاطر الارهاب الذي يستهدف كل الأنشطة الاقتصادية والمدخلات الاجنبية بعد ارتفاع كلف ايصالها وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وكذلك استهداف البنى التحتية من قبل الارهاب تزيد التكاليف الثابتة التي يترتب على المستثمر تحملها مثل تدمير شبكات الماء والكهرباء والطرق وانايب النفط ، وهناك دراسة إحصائية تشير إلى إن زيادة عرض المشتقات النفطية تؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار 40% (بعد شهرين من تاريخ زيادة العرض)⁽²⁾ ولان الإرهاب يستهدف المنشآت النفطية ، الأمر الذي يجعل الإرهاب مقزماً للعرض ومفاقماً للبطالة والركود .

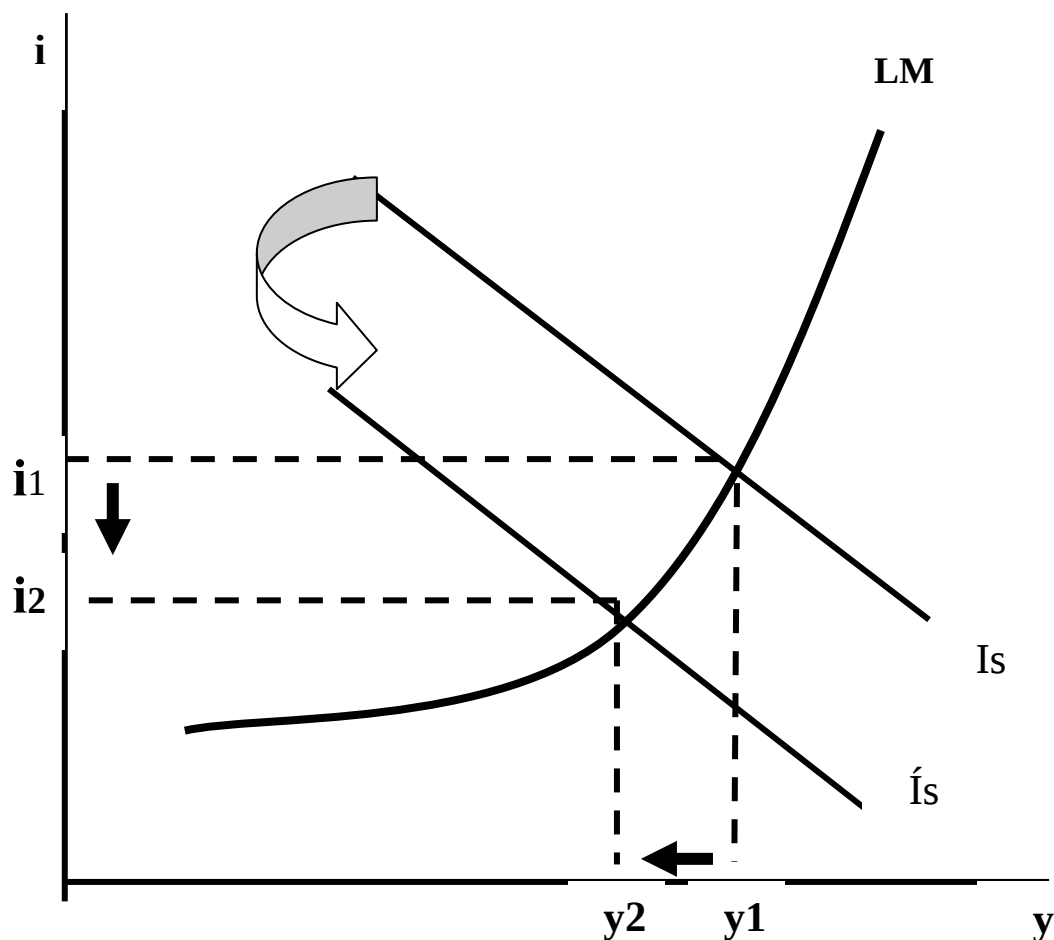
أثر محاربة الإرهاب ،

تسعى الحكومة إلى معالجة الإرهاب من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على الأجهزة الأمنية والتسليح والترسانات والمعدات وزيادة عدد أفراد القوى الأمنية وغيرها حيث بلغت ما يقارب 20% من الإنفاق العام ، زيادة الإنفاق في هذا المجال يخلق طلب دون أن يخلق عرض لأنه لا ينجم عنه مخرجات (إنتاج) يمكن أن تزيد العرض السلعي ولكن يؤدي إلى زيادة الدخول الموزعة لأفراد القوات المسلحة مترافقة مع زيادة التعويضات لما يدمره الإرهاب وتراجع في الموجودات أو خزين رأس المال ، فتضيق الطاقة الإنتاجية رغم تزايد الإنفاق والطلب ويتحول الاقتصاد إلى اقتصاد استهلاكي يزداد اعتماده على الإيرادات النفطية حصراً ويكون الأثر التوسعي للسياسة المالية لمجابهة نفقات الحرب على الإرهاب دافعاً منحنى IS نحو اليمين فيحصل ما يشبه الحل الكينزي المفترض للركود إلا أن العرض يبقى متصدع والطاقة الإنتاجية تتراجع ومعدلات التضخم تواصل ارتفاعها وتراجع مستوى معيشة ذوي الدخول المنخفضة .

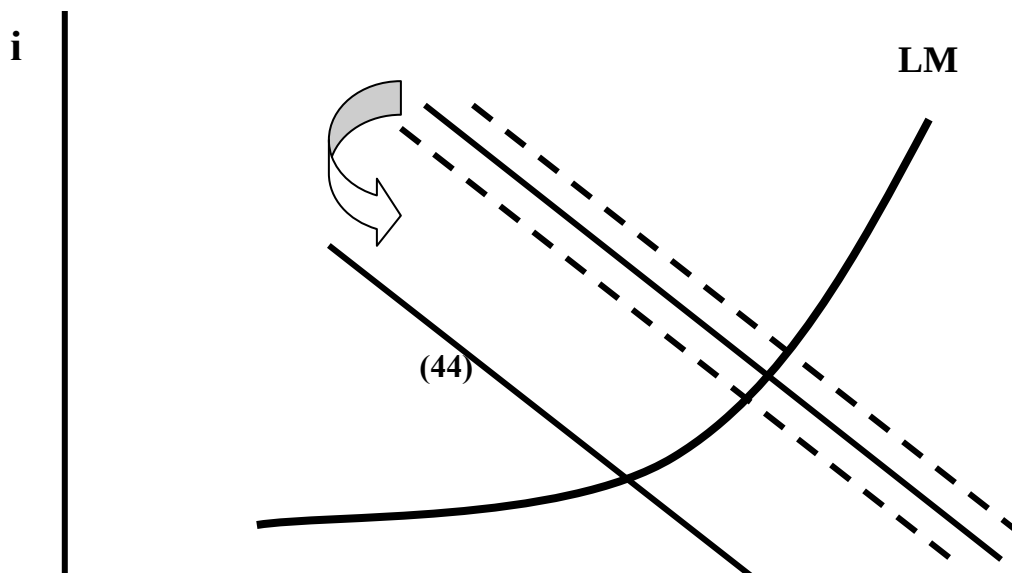
اثر الإرهاب دفع IS نحو اليسار وأثر معالجته تدفع IS نحو اليمين تجعل مستوى الدخل القومي يتذبذب بالقرب من المستوى السابق قبل وجود الإرهاب والحرب عليه حيث يرتفع مستوى IS ويزداد Y2 ويعود إلى الوضع السابق في Y1 وربما أقل من ذلك إذا كان أثر الإرهاب أكبر من أثر محاربته وإذا زادت قوة الحكومة وقللت الأثر الانكماشى للإرهاب فان توسع الدخل قد يصل إلى Y3 كما في الشكل رقم (3) ، وكلما ازداد الأثر التوسعي المشجع للمستثمرين والمنتجين وحصول التشغيل انعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بخطى أوسع إذا رافقته سياسة نقدية توسعية داعمة لتوسع السياسة المالية وإذا حصل العكس كما هو الآن مع سياسة نقدية انكماشية سوف

تحجم وربما تلغي الأثر التوسعي للسياسة المالية ونبقى ندور عند المستوى Y_1 أي نبقى في عنق الزجاجة .

شكل رقم (2)
أثر الإرهاب في انكماش الدخل والفعاليات الاقتصادية



شكل رقم (3)
أثر محاربة الإرهاب في توسع الدخل وخلق أثر توسعي للسياسة المالية





أ- رفع سعر الفائدة ليصبح 16% لدى البنك المركزي مما يدفع المصارف التجارية الى رفع أسعار الفائدة على المقترضين من المستثمرين إلى أكثر من 20% لكي تجني هامش ربح وارتفاع كلف الاستثمار بما يؤدي الى تراجع الاستثمار وتباطؤ أكثر في النمو وتزايد أكثر في البطالة ، فضلاً عن كونها سبباً في انهيار أسعار الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية إذ أن هنالك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والقيمة السوقية للأسهم والسندات.

- ب- إغلاق تسهيلات الانكشاف والسلف الممنوحة من البنك المركزي بحجة ايجاد تسهيلات جديدة ، علماً ان توفير القروض وتسهيلات الودائع والملجأ الاخير ليست جديدة وانما هي تسهيلات روتينية تمارسها البنوك المركزية الى جانب الانكشاف والسلف .
- ت- عدم تعامل البنك المركزي العراقي في بيع وشراء الاوراق المالية حسب رغبة المصارف اجراء فيه تقتير فاذا كان النظام السابق قد جعل البنك المركزي يسرف كثيراً في شراء أدوات الخزينة والسندات الحكومية وتسويقها لاي عقل ان يكون رد الفعل في تقييد هذه الوسيلة تماماً الآن والبلد يحتاج الى زيادة الانفاق الحكومي للخروج من أزمة نقص الخدمات ونقص التشغيل وتوفير الامن .
- ث- تغيير لائحة متطلبات الاحتياطي بالغاء شرط حيازة المصارف التجارية للاوراق المالية بنسبة 10% من مجمل ودائعها لدى المركزي بما فيها طبعاً (سندات الحكومة)، الامر الذي يعيق مساعي الحكومة في تمويل التوسع في السياسة المالية.
- ج- رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من خلال (المزاد) بحجة معالجة التضخم مما ادى الى اتساع عجز الموازنة كما يتضح لاحقاً دون التأثير في معدلات التضخم الناجمة عن عوامل اخرى هيكلية وليست نقدية .
- هذه السياسة النقدية الانكماشية المتشددة للبنك المركزي تتزامن مع سياسة مالية توسعية كما يتضح من الفقرات اللاحقة خلقت حالة من التناقض بين السياستين أربكت الفعاليات الاقتصادية وكرست حالة (التضخم الركودي) وبقاء الاقتصاد في عنق الزجاجة ، حيث في الوقت الذي تجر التضخم الركودي باتجاه الفوهة نحو التوسع والنمو والانطلاق تجره السياسة النقدية باتجاه داخل الزجاجة نحو الانكماش والركود . وما أحوج العراق اليوم للتوسع والنمو في إطار بنى تحتية مهدمة وخدمات مفقودة وبطالة متفاقمة وتخلف كبير في الأداء الاقتصادي لمختلف قطاعاته الإنتاجية والخدمية .
- هذا يعني أن البنك المركزي يمارس مهمة استقرار الأسعار فحسب ، وهو فهم جزئي للنظرية الاقتصادية التي تؤكد أن مهمته الاستقرار والنمو ولا يمكن الفصل بين هذين المطلبين ألا في الأمد القصير عندما تعتمد إجراءات تصحيحية قد يراد منها تحقيق الاستقرار من أجل النمو أو تحقيق النمو من أجل الاستقرار دون أن تكون تلك الإجراءات سياسة إستراتيجية طويلة الأمد في خط واحد دون الالتفات للآخر ، فضلاً عن وجود قراءة جزئية لقانون البنك المركزي العراقي الذي يؤكد في (المادة 3) منه بالإضافة إلى مهمة تحقيق استقرار الأسعار حيث تقول المادة : (يعمل البنك المركزي أيضاً على تحقيق النمو والعمالة والرخاء في العراق على أساس قابل للاستقرار)⁽⁴⁾ حيث أن العراق الآن أحوج ما يكون إلى النمو للتخلص من التخلف ، وبحاجة الى العمالة للتخلص من البطالة وتحقيق الرخاء الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الأفراد، هذا يعني ان البنك المركزي يمارس سياسة استقرار بمستوى متخلف في حين أن القانون التفت إلى كون هذه الأهداف المتعلقة بالرخاء والنمو قد تكسر حلقة الاستقرار بمستوى متخلف لأنه يذكر عبارة (على أساس قابل للاستقرار) ولم يقل بحتمية الاستقرار . وهذا يعني أن التوسع والانطلاق وأعمار البنى المهدمة التي تعرضت للتخريب وتقديم الخدمات وإيجاد الرخاء هو ذاته سيحمل معه أسباب الاستقرار بمستوى أعلى من الفعاليات الاقتصادية وتضييق فجوة التخلف . فضلاً عن أن (المادة 24) من قانون البنك المركزي تمنع حصول تناقض بين السياستين المالية والنقدية

لأنها تنص على : (تبادل الآراء بين البنك المركزي والحكومة حول مدى إمكانية تنسيق السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وحول المسائل الأخرى ذات الاهتمام والمسؤولية المشتركين)⁽⁵⁾ .

ثانياً- عجز الموازنة العامة الفدرالية .. لماذا العجز وكيف يمول .

.. لماذا العجز .

يتم تنظيم الموازنة العامة بعجز أي جعل النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة كما يظهره الجدول رقم (1) وقد تضاعف العجز في موازنة 2007 عما كان عليه في 2006 كما موضح في الشكل رقم (3) ، عندها تكون هنالك سياسة مقصودة لدى الحكومة تهدف إلى التوسع وزيادة النمو ومعالجة الركود والبطالة وأهداف أخرى اجتماعية تتعلق بمستوى معيشة الأفراد⁽⁶⁾، والجدول رقم (2) يوضح نسب الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر والتي تستوجب زيادات كبيرة في الانفاق الحكومي من أجل تقديم الخدمات العامة ورفع مستوى المعيشة وهذا يستوجب سياسة مالية توسعية مدعومة بسياسة نقدية متلائمة معها .

جدول رقم (1)

العجز في الموازنة العامة الفدرالية للسنوات 2004-2007 (مليار دينار)⁽⁷⁾

الفقرات/السنوات	2004	2005	2006	2007*
اجمالي الإيرادات العامة	21729.1	28958.6	45392.3	41174.5
اجمالي النفقات العامة	33661.6	35981.1	50963.16	52026.46
العجز	11932.5	7022.5	5570.86	10851.96
نسبة العجز إلى إجمالي النفقات العامة	35.44%	19.5%	10.93%	20.86%

• أرقام 2007 تقديرية

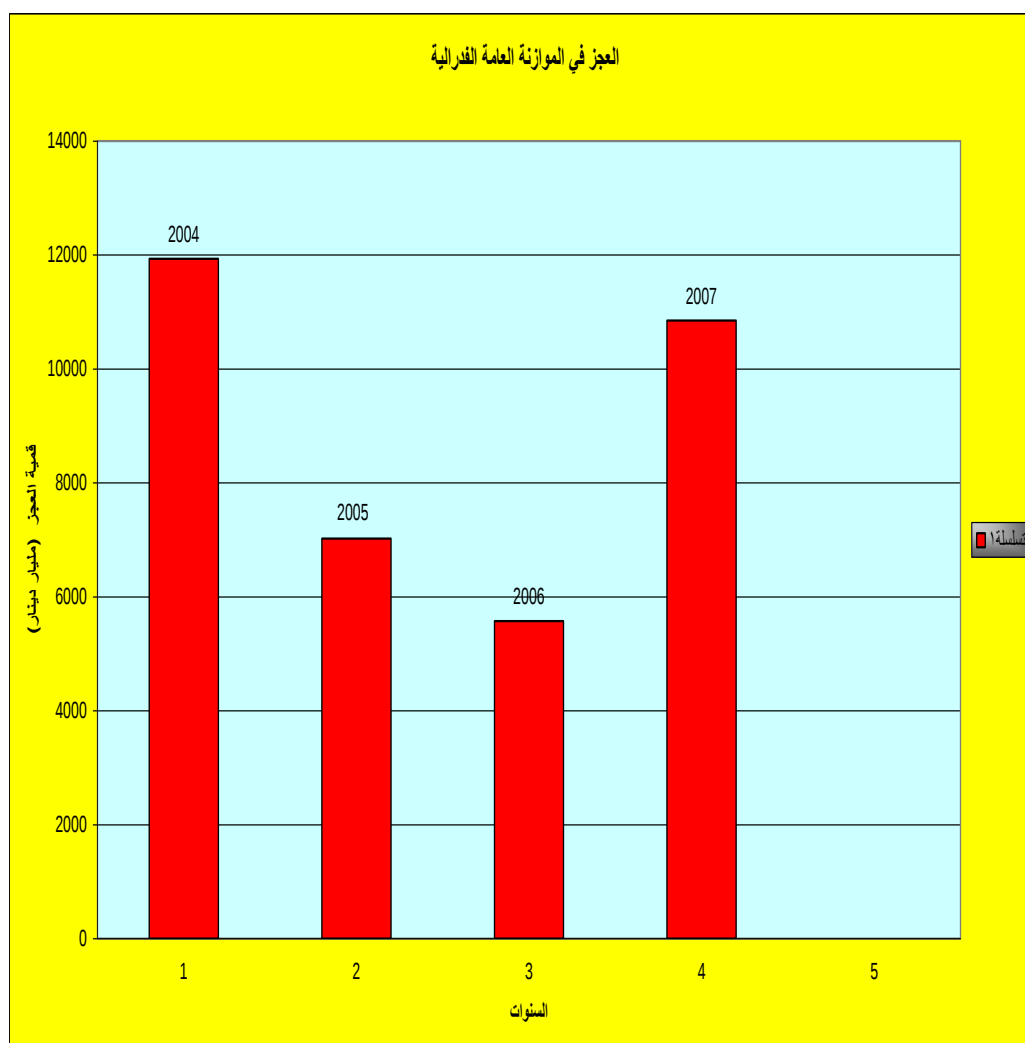
جدول رقم (2)

نسب الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر العراقية⁽⁸⁾

التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	خصائص محيطة بالمسكن	الوضع الاقتصادي	الحاجات الأساسية
31.8	20.7	58.2	20.1	40.4	55.1	31.2

- البيانات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مشروع شبكة الحماية الاجتماعية والإصلاح التقاعدي .

شكل رقم (3)



- كيف يمول العجز.

هذه السياسة المقصودة تستوجب إجراء مقصود وغير اعتيادي يتجاوز المصادر الاعتيادية المعروفة لتمويل الموازنة والحصول على الإيرادات العامة ، فالحكومة يفترض أن تكون لها إيرادات (الضرائب والرسوم وإيرادات الدومين العام والاتاوات وغيرها) مقدرة بشكل دقيق وتمول الإنفاق العام ، وعندما تقرر زيادة الإنفاق العام بشكل اكبر من المصادر الاعتيادية للتمويل تبحث عن مصادر غير اعتيادية تم تقديرها في الموازنة ولدينا مصدرين مهمين في التمويل هما :

1. القروض العامة الداخلية والخارجية.

القروض الخارجية غير متاحة مع وجود مديونية متراكمة يسعى العراق إلى إطفاءها بجهود استثنائية فضلاً عن عدم ثقة الأجانب بالسندات الحكومية وصعوبة تسويقها في الخارج ، فلا يبقى سوى تسويق السندات الحكومية في الداخل ليكون قرض عام داخلي يمول عجز الموازنة ، وهذا النوع من التمويل يعيقه البنك المركزي من خلال سياسته المتشددة كما بينا لأنه لا يسوق السندات الحكومية وفقاً لرغبة المصارف التجارية ولا يعتمد عليها كنسبة من ودائع المصارف الإجمالية وإنما أبقي على اعتمادها 10 % من الاحتياطي النقدي القانوني والذي يمثل الرصيد المجمد .

2. التمويل بالعجز الإصدار النقدي الجديد .

هذه السياسة التي يمكن اعتمادها لفترات قصيرة وبكميات قليلة وظروف معينة كالأزمات التي يمر بها العراق . قد أصبحت محظورة اليوم بسبب ردود الأفعال من هذه السياسة بعد أن انتهجها النظام السابق سبيلاً للتمويل والهيمنة على ثروات المجتمع فضلاً عن أن لها تأثير كبير ومباشرة في مفاقمة التضخم النقدي ، ولا نتمنى اعتماد هذه السياسة إلا في ظروف قصوى ومحدودة ، فيما امتنع البنك المركزي أيضاً عن شراء السندات الحكومية على اعتبار أن ذلك يخلق نقد ذو قوة عالية (high power money) تؤدي إلى زيادة عرض النقد ومعدلات تضخم بالتبعية⁽⁹⁾ .

ثالثاً ، ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

أولاً.. فاقم عجز الموازنة.

بدلاً من أن تكون السياسة النقدية متناغمة مع السياسة المالية وتعينها في تمويل العجز في الموازنة العامة ، إلا أن البنك المركزي مارس في عملية المزاد دوراً كبيراً في رفع سعر صرف الدينار العراقي بحجة معالجة الدولار في حين أن الدولار حصلت من جراء اعتماد الدولار أساساً في التعاملات الدولية تصديراً وأستيراداً واعتماد المزاد على علاقة الدينار بالدولار دوناً عن غيره من العملات صعوداً أو هبوطاً يعزز معلمة العلاقة الدالية بين العملتين ويزيد الدولار لا ينقصها ، وساهم رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار في مفاقمة العجز في موازنة 2007 كما يتضح من الجدول رقم (3) الذي يظهر أن الفرق من جراء احتساب الإيرادات العامة بالسعر الحالي للدينار * وهو (\$ 1 = 1260 دينار) بدلاً من السعر

السابق (1 \$ = 1500 دينار) أدى الى تفاقم العجز حيث ان نسبة هذا الفرق الى اجمالي العجز المقدّر في موازنة 2007 هي (72.3%) فيما تظهر نسبة هذا الفرق الى اجمالي الايرادات العامة المقدرة (19%) وهذا الامر مع توسع النفقات العامة أدى الى زيادة العجز في موازنة 2007 بمعدل نمو (94.8%) عما كان عليه في موازنة 2006 .

جدول رقم (3)

ارتفاع سعر صرف الدينار يفاقم العجز في موازنة 2007 (10)

(مليار دينار)

الإيرادات المتوقعة محسوبة بسعر الصرف السابق (1500=1\$ دينار)	الإيرادات المتوقعة محسوبة بسعر الصرف الحالي (1260=1\$ دينار)	الفرق الناجم عن ارتفاع سعر صرف الدينار	نسبة الفرق الى اجمالي الإيرادات العامة المقدرة	نسبة الفرق الى اجمالي العجز المقدّر في موازنة 2007
49017.27	41174.5	7842.77	19%	72.3%

ثانياً.. لم يعالج التضخم.

ان البنك المركزي العراقي على ما يبدو يفسر التضخم في العراق من منظور نقدي كلاسيكي ، حيث يعتقد ان التضخم دالة في عرض النقد حصراً وبالتبعية هو دالة في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ولذلك يعتقد ان علاج التضخم اولى من علاج البطالة والركود في مضمار الخروج من التضخم الركودي (عق الزجاجة) هذا التصور دفعه الى بيع كميات اكبر من الدولارات في المزاد وتزامن ذلك مع ظروف أمنية قللت الفعاليات الاقتصادية مما دفع سعر صرف الدينار الى الارتفاع ، ولكن هل سينجح البنك المركزي في تخفيض التضخم ام سوف يزداد الركود دون تراجع التضخم ؟

عمد الباحث الى وضع رؤيا البنك المركزي في علاقة دالية في نموذج انحدار بسيط هي :

$$INF=f(EX, U)$$

$$INF=B0-B1 EX +U$$

*السعر الحالي :- يقصد به الباحث سعر الدينار عند كتابة هذا البحث (ادارة التحرير) .

حيث ان:

INF : المتغير التابع (التضخم) معبراً عنه بالرقم القياسي العام لاسعار المستهلك.

EX : المتغير المستقل (سعر صرف الدينار مقابل الدولار).

U : المتغير العشوائي.

B0 : معلمة الحد الثابت

B1 : معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف).

وكان حجم العينة (36) تمثل قيم المتغيرين المحسوبة شهرياً للسنوات 2004 و2005 و2006 .

والجدول رقم (4) أدناه يبين تقدير واختبار معلمات الدالة .

جدول رقم (4)

تقدير واختبار الدالة

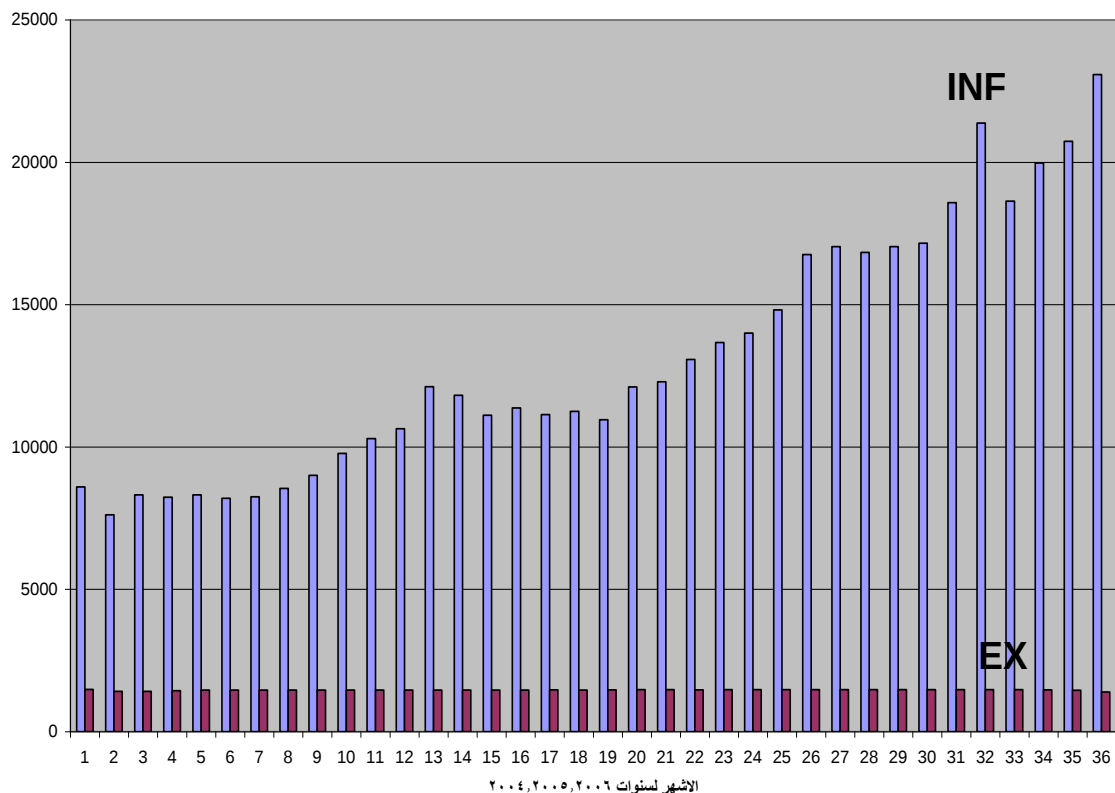
الملاحظات	F –test	R2	t-test	الدالة المقدرة
لم تجتز الاختبارات الإحصائية فضلاً عن كون الدالة فاشلة في التسبب الاقتصادي.	0.521	0.015	tB0=-0.484 tB1=0.722	INF = B0 -B1 EX+U INF= - 26672.9 +27.2 EX Std 55139.01 37.683

يتضح من نتائج الدالة المقدرة ما يأتي .

- 1- أنها تخالف تصورات البنك المركزي التي تعطي أهمية كبيرة لرفع سعر صرف الدينار كعلاج للتضخم حيث لم تظهر العلاقة عكسية كما يوصفها البنك بل كانت طردية كما يظهر من المعلمة (B1) إذ أن زيادة سعر صرف الدينار بوحدة واحدة يترافق مع زيادة في التضخم بمقدار 272% من الوحدة الواحدة وهذا يؤكد فرضيتنا إن التضخم في العراق أسبابه هيكلية وليست نقدية .
- 2- إن للمتغيرات الهيكلية (المحذوفة) أو غير الداخلة في الدالة لتفسير التضخم والأخطاء العشوائية أثراً كبيراً في دالة التضخم ظهر في معلمة الحد الثابت (B0) التي كانت إشارتها سالبة لتدل على أن البواقي المتمثلة بالمتغيرات غير المحسوبة والعشوائية والمحذوفة من النموذج من أمثال العرض السلعي وكلف الإنتاج والتضخم الزاحف من الوقود وأجور النقل والتحوطات اللازمة لتفادي الإرهاب وتهتك البنى التحتية وتراجع الخدمات هي الأسباب الحقيقية للتضخم التي لم يلتفت إليها البنك المركزي بعناية .
- 3- لم يجتز النموذج الاختبارات الإحصائية لوجود خطأ في توصيف الدالة (error in specification) ولم يكن متغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار باستطاعته تفسير سلوك التضخم في العراق إلا بمقدار 1.5 % . وهذا يتفق وفرضية البحث .

والشكل رقم (4) يوضح سعر صرف الدينار مقابل الدولار والرقم القياسي العام لأسعار المستهلك حسب الأشهر للسنوات 2004، 2005، 2006.

شكل رقم (4)
معدل التضخم وسعر الصرف (10)



رابعاً، السياسة النقدية الانكماشية تقضم مكاسب السياسة المالية التوسعية.

عندما تكون السياسة المالية توسعية حيث يستوجب وضع الاقتصاد زيادة الإنفاق الحكومي من (50963.16) مليار دينار في 2006 إلى (52026.46) مليار دينار في 2007 لإدامة تشغيل خزين رأس المال وزيادة النفقات الاستثمارية بمعدل نمو (30.5%) في 2007 من أجل زيادة التراكم في رأس المال وإقامة البنى التحتية وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الخاص العراقي والأجنبي وزيادة التحويلات الاجتماعية لشبكة الحماية من (500) مليار دينار في 2006 إلى (1485) مليار دينار في 2007 ، فأن مثل هذه السياسة التوسعية يمكن أن تعطي نتائج بخطى أوسع على مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل إذا دعمتها وتوافقت معها سياسة نقدية توسعية أو على أقل تقدير سياسة نقدية حيادية ، أما أن تكون السياسة النقدية انكماشية فإنها سوف تقضم الكثير من الأثر التوسعي للسياسة المالية ويبقى الاقتصاد يراوح مكانه ولا يمكنه الخروج من عنق الزجاجة ، والجدول رقم (5)

يوضح تطور نسب النفقات العامة الاستثمارية حيث زادت النسبة من 18.4 % في 2006 إلى 23.5 % في 2007 ، وهذا يؤكد جدية الحكومة في أعمار البنى التحتية وتنميتها وإذا ما تمكنت الوزارات والمحافظات من تنفيذ المشاريع وإنفاق التخصيصات وإذا ما نجحت هيئة الاستثمار من جذب استثمارات مهمة فإن الاقتصاد العراقي يكون قد اختار التوسع والنمو على حساب الانكماش والركود وهذا الأمر سوف يحمل معه معدلات تضخم مرافقة للتوسع تعتمد شدتها على حجم الزيادة المرتقبة في الإنتاج وطول فترة التفريخ بين الإنفاق وخلق الطلب والإنتاج وخلق العرض وهذا الخيار هو الوحيد القادر على إخراج الاقتصاد العراقي من عنق الزجاجة (التضخم الركودي) شريطة أن لا يعاق هذا التوسع أو يقضم جزء منه من خلال سياسة نقدية متشددة والجزء الآخر من خلال سوء الأداء الذي يعرقل تنفيذ المشاريع وإنفاق التخصيصات في الأوجه المحددة لها .

فمع سياسة مالية توسعية ينتقل IS1 إلى IS2 كما في الشكل (5) ويزداد الدخل من Y1 إلى Y2 ويزداد i1 إلى i2 وإذا قابل السياسة المالية التوسعية هذه سياسة نقدية انكماشية تؤدي إلى انتقال منحنى LM1 إلى LM2 فإن مستوى الدخل والإنتاج سينكمش ويتراجع إلى Y3 عند مستوى أعلى لسعر الفائدة يصل إلى i3 وعندها تكون السياستان متناقضتان يلغي أحدهما أثر الأخرى ، أما إذا كانت السياسة النقدية توسعية متناغمة مع السياسة المالية التوسعية ، أي إذا انتقل منحنى LM1 إلى اليمين إلى LM3 فإن الدخل والإنتاج سوف يزداد بخطى أوسع من Y2 إلى Y4 وستكون سياسة اليسر المالي للبنك المركزي كفيلة بخفض سعر الفائدة من i2 إلى i4 لتسمح للمستثمرين والمقترضين التوسع في الاقتراض والولوج إلى مجالات إنتاجية واستثمارية كبيرة.

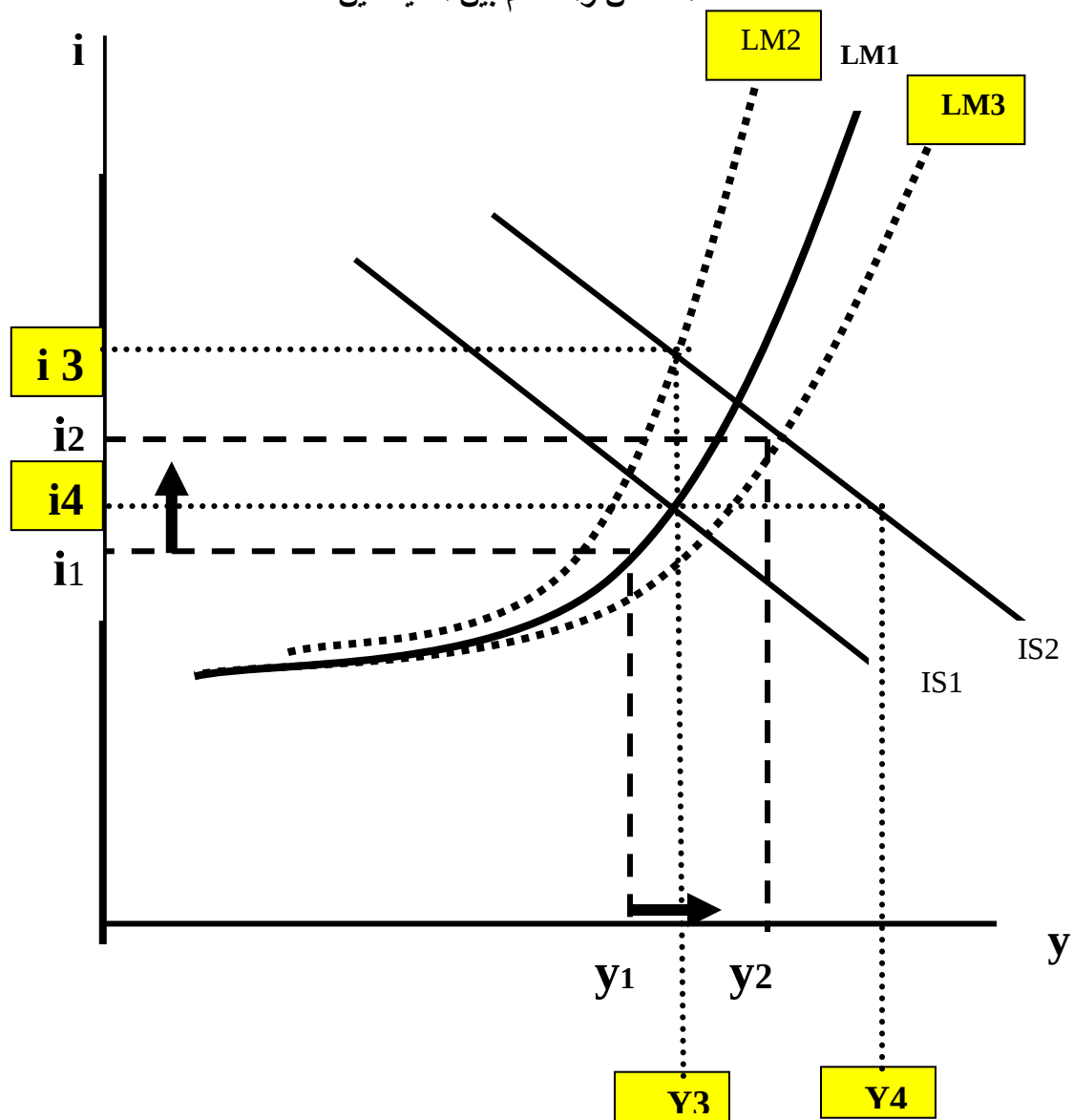
جدول رقم (5)

نسبة النفقات الاستثمارية الى أجمالي النفقات العامة للسنوات 2004- 2007⁽¹¹⁾

السنوات	2004	2005	2006	2007 *
النسب	%15.2	%21	%18.4	%23.5

* تقديرية

شكل رقم (5)
التناقض والتناغم بين السياستين



خامساً: تحليل نتائج الاستبيان يؤكد فرضية البحث:

- الأسئلة الموجهة إلى ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل:

يظهر الشكل (6) أن 24% من ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل لديه حساب مصرفي سابق وان 80% لا يسعى للإيداع أو فتح حساب الآن ، لان 73 شخص من 100 (حجم العينة) كان يعزو السبب إلى قلة المدخرات و 48 اشار إلى الأسباب الأمنية ، وان 86 شخص كان يرغب بارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار لان 65 منهم يعتقد انه يساهم في ازدهار الاقتصاد و 35 يؤشر إلى استقرار الاقتصاد أيضا وهو مطلب منطقي إذا كان ارتفاع سعر صرف الدينار مبني على حصول تحسن في الإنتاج والتشغيل وتراكم رأس المال وهنا فقط يتحقق الازدهار ولذلك فان 53% ممن أيد ذلك ذكر أن الأسباب لم تتحقق رغم ثبات ثم ارتفاع سعر صرف الدينار ، أما 47% الذين ذكروا أن الأسباب تحققت فان 87% منهم أجاب بدرجة ضعيفة و 12% أجاب بدرجة جيدة و 1% بدرجة جيدة جداً، كما إن 76% من العينة يرى أن البطالة اشد ضرراً اجتماعياً من التضخم و 14% يرى التضخم اشد ضرراً و 10% يرى الاثنان بنفس الدرجة ، كما ان 78 من العينة أشار إلى ان سياسة المزاد التي يعتمد بها البنك المركزي العراقي هي السبب في ارتفاع سعر صرف الدينار وقد أشار أفراد العينة إلى أكثر من سبب فهناك (2) إشارة فقط لتحسن الأداء للجوانب الحقيقية في الاقتصاد و(8) فقط لانخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية و (20) إشارة للعوامل الأخرى .

- الأسئلة الموجهة إلى رجال الأعمال والتجار والصناعيين والمستثمرين:

يظهر من الشكل (7) إن 68% من أفراد العينة كانوا يقترضون من المصارف لتمويل نشاطهم الاقتصادي ، أما الآن فان 70% منهم يمتنع عن الاقتراض وعند السؤال عن الأسباب فان 53 فرد اشار الى (تراجع النشاط بسبب ارتفاع سعر الفائدة) و 47 فرد أشر على (تراجع النشاط بسبب الوضع الأمني) و 36 أشر على (تراجع النشاط بسبب تراجع الخدمات) علماً أن الفرد في العينة يؤشر على أكثر من سبب، وقد كان 57% من العينة يحصل على تسهيلات مصرفية في السابق وعند السؤال عن التسهيلات المصرفية في الوقت الحاضر فان 82% منهم ذكر أنها تراجعت ، كما أن 78% من العينة يرغبون بارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار وان كانت النسبة اقل مما هي عليه لدى شريحة ذوي الدخل المحدود إلا أن شريحة رجال الأعمال هي الأخرى راغبة في ذلك إذا كان هذا الارتفاع نتيجة لتحسن حقيقي في الاقتصاد وعند السؤال عن أسباب الارتفاع لسعر صرف الدينار فان (56) إشارة لسياسة المزاد التي يتبعها البنك المركزي و(5) فقط لتحسن الأداء للجوانب الحقيقية

في الاقتصاد و (44) لانخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية و (42) للعوامل الأخرى .

* قد يؤشر بعض أفراد العينة أكثر من سبب فيتجاوز مجموع الإشارات (100%) .

سادسا. الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات.

1. يمارس البنك المركزي استقلاليته بشكل مفرط يتجاوز ما جاء في (المادة 24) من قانونه التي تشير إلى ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لكي لا يحصل التناقض كما هو حاصل الآن ، كما إن البنك المركزي عمل على أساس انه بنك استقرار دون أن يلتفت إلى ضرورة النمو والتنمية والأعمار في بلد يعاني من انهيار البنية التحتية رغم أن (المادة 3) من قانونه تؤكد على انه يعمل على تحقيق النمو والتشغيل والرخاء .
2. لان البنك المركزي المحتكر الأكبر للدولار نجح في توظيف ذلك لخلق الاستقرار إلا انه استقرار في مستوى من التخلف والركود للحفاظ على قيمة الدينار مقابل الدولار وبذلك وكأننا نهرب من اتخاذ السياسات الحقيقية المتمثلة بالإنتاج والتشغيل وزيادة العرض السلعي وتخفيض كلف الإنتاج إلى سياسات نقدية غير حقيقية وغير مجدية إذ تبين أنها فاقمت عجز الموازنة دون أن تعالج التضخم لان سعر الصرف منفصل عن أسعار السلع والخدمات منذ مدة ، أي لا توجد بينهما علاقة تلازمية .
3. ارتباط الدينار ارتباطاً إجرائياً بالدولار من خلال اعتماده في التسويات الخارجية دون سواه من العملات الأجنبية أو من خلال سياسات مقصودة لرفع قيمة الدينار مقابلته أو تخفيضها كما يحصل في (المزاد) حيث إن الدينار معوم مع العملات الأخرى ومقيد بحدود عليا ودنيا مع الدولار، الأمر الذي عزز من حالة (الدولرة) بحيث أصبحنا الآن

في منطقة الدولار كما كنا في منطقة الاسترليني ، الامر الذي جعل من الاقتصاد العراقي المصد الذي تنتقل اليه كل الصدمات والازمات الحاصلة في الاقتصاد الامريكي والاقتصاد العالمي المتأثر بالدولار ودائماً ما تمارس أمريكا تخفيض لسعر صرف الدولار من أجل تحسين وضع ميزان المدفوعات ومعالجة التباطؤ في النمو والركود ونحن نمارس إجراءات لرفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بصورة لا تستند إلى منطق اقتصادي كلي سليم واقتصادنا يعاني من ركود مزمن وتهتك في بناء التحتية وبدلاً من أن تدعم السياسة النقدية الحكومة في تغطية عجز الموازنة وتسويق دينها العام تبين أنها تساهم في زيادة العجز وتضع قيود على المصارف التجارية في تعاطيها مع الدين العام .

4. السياسة النقدية المتشددة تفاقم الركود والبطالة وتحجم الفعاليات الاقتصادية بصورة أكبر ، من خلال زيادة سعر إعادة الخصم إلى 16% فتضطر المصارف التجارية إلى زيادة سعر الفائدة إلى أكثر من 20% وهو يمثل كلفة على المستثمر تجعله يحجم عن الاستثمار في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة جاهدة لتشجيع وجذب الاستثمارات بعد تشريع قانون الاستثمار والشروع بتأسيس هيئة الاستثمار، وأصبح الركود المزمن لهذه السياسة من جراء الوضع الأمني وازدياد فترات حضر التجوال وتوقف الفعاليات والمعاملات الاقتصادية عاملاً مغزياً لركود أكبر ولأنه يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقود (الدينار) فيقلل ذلك من عرض النقد ويحسن من قيمة الدينار لانه توجه بخطى اوسع نحو الركود والبطالة .

5. أعتمد إجراءات متشددة في مجال التسهيلات المصرفية والسحب على المكشوف ونسب مكونات الاحتياطي النقدي القانوني تقييد من حالة التوسع المنشود في الاستثمار والاعمار والنمو وتفضم الكثير من آثار السياسة المالية التوسعية .

6. أظهرت الدالة المقدره خطأ التوصيف الذي يتبناه البنك المركزي لظاهرة التضخم في العراق حيث لم يكن رفع سعر صرف الدينار مرتبط بعلاقة عكسية سببية بخفض التضخم وإنما كانت العلاقة طردية وغير معنوية إحصائياً فيما كان للبواقي أثراً كبيراً في تفسير التضخم وهذا يتفق وفرضية الباحث .

-التوصيات-

1- ضرورة التزام البنك المركزي العراقي بمبدأ التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وفقاً لقانون البنك من أجل تجاوز مشكلة التعارض بين السياستين بحيث تكون السياسة النقدية داعمة للسياسة المالية في توسعها إن لم يكن بالتوسع واليسر المالي فليكن بالحياد على الأقل وعدم التشدد .

2- على البنك المركزي أن يمارس وظائفه الاعتيادية ومنها كونه بنك الحكومة ومستشارها يتولى تسويق دينها العام حسب الضرورة للمصارف التجارية والجمهور إن لم يكن رغباً هو في شرائها.

3- تعويم سعر صرف الدينار مقابل الدولار كما هو الحال مع العملات الأخرى وكذلك اعتماد سلة عملات في التسويات الخارجية استيراداً وتصديراً .

4- تخفيض سعر الفائدة إلى الحد الذي لا يكون فيه معيقاً للاستثمار والاقتراض ومقيداً للانتمان.

المصادر:

- 1- ينظر في ذلك:
- د. عبد المنعم السيد علي و د. هيل عجمي الجنابي ، الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق 1988-1992 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 1 ، خريف 1992 ، ص 109-111 .
- عبد الحسين محمد العنكي ، أثر النقد الأجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، 1997 ، الجامعة المستنصرية ، ص 18-19 .
- 2- الدكتور كمال البصري ، التضخم وأزمة الوقود عام 2006 ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن ظاهرة التضخم في العراق ، نيسان/ 2007 ، ص 4 .
- 3- ينظر في ذلك:
- إعلانات صحفية وصور عن كتب رسمية صادرة عن البنك المركزي العراقي ، موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت .
- د. أسامة عبد المجيد العاني ، الدولار .. احتلال أبدي للعراق ، [www. Google.net](http://www.Google.net) .
- 4- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 .
- 5- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 .
- 6- الدكتور طاهر موسى والدكتور زهير جواد الفتال، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 ، ص 262 .
- 7- الموازنة الفدرالية للعراق لعام 2007 ، ص 37
- 8- البيانات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مشروع شبكة الحماية الاجتماعية والإصلاح التقاعدي

- 9- عبد الحسين محمد العنبي ، أثر النقد الأجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، 1997 ، الجامعة المستنصرية ، ص 74 .
- 10- الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى جدول رقم (1).
- 11- الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى موازنات السنوات من 2004-2007 .